دراسة: استعادة الاستقرار وبسط سيطرة الدولة أكبر التحديات الاقتصادية

■ «الثورة / نورالدين القعاري

كشفت دراسة حديثة ان أكبر التحديات والأولويات الاقتصادية الرئيسية التي تواجهها اليمن تتمثل في استعادة الاستقرار السياسي والأمني وبسط سيطرة الدولة فيما جاء مكافحة الفساد كتحد ثان .

ودشن صباح أمس مركز بحوث التنمية الاقتصادية والاجتماعية نتائج المرحلة الأولى لمشروع تحديد الأولويات الاقتصادية بصنعاء (رؤية مجتمعية).

وأشارت نتائج المرحلة الأولى إلى أن التحديات والأولويات الاقتصادية الرئيسية التي تواجه اليمن تتمثل في استعادة الاستقرار السياسي والأمني وبسط سيطرة الدولة بنسبة ٩٧٪ ، فيما بلغت نسبة مكافحة الفساد ٩٥,٨٤٪ وتشغيل ومكافحة البطالة ٩٥,٤٪ والتخفيف من الفقر ورفع مستوى الأمن الغذائي بنسبة ٩٥٪ وتحقيق الاستقرار الاقتصادي ٩٤٪ وتحسين الخدمات الأساسية والبنية التحتية ٩٣٪ وتوفير البيئة الاجتماعية والسياسية الملائمة للنمو الاقتصادي ٩٢٪.

وفي افتتاح الورشة قال رئيس المركز، مرزوق عبدالودود: إن هناك ارتباكا لدى صناع القرار في اليمن حول تحديد المهم والأهم ضمن الأولويات الاقتصادية في اليمن، مؤكدا أن الاهتمام بالاقتصاد هو المدخل للاستقرار والأمن في اليمن، منتقدا تحاشي الاقتصاديين التطرق إلى المجاعة التي تشهدها اليمن.

كما قدم رئيس فريق الدراسة بالمركز، الدكتور عامر عبد الحافظ، خلال الندوة شرحا للإطار النظري للمشروع، وكيفية جمع البيانات وتحليلها، مشيرا إلى أن الدراسة تشمل رجال أعمال وقيادات رأي وشريحة الشباب والأحزاب، وقال: إن عينة الدراسة شملت ٣٦٠ مفردة قابلة للزيادة.

وكانت الورشة فتحت باب النقاش والمداخلات حول المشروع، الذي يهدف إلى تحديد الأولويات الملحة في ظل التدهور الاقتصادي والمعيشي في اليمن، خصوصا وأن هناك ضبابية في الرؤية لدى صناع القرار فيما يتعلق بالجانب الاقتصادي والمعيشي.

انخفاض الإيرادات العامة بنسبة ٣٠٪ في الربع الأول من العام الجاري

■ «خاص/الثورة

انخفضت الإيرادات العامة للدولة خلال الربع الأول من العام الجاري ٢٠١٢م بنسبة تقترب من ٣٠٪ مقارنة بالربط المقدر خلال نفس الفترة.

وأظهرت إحصائية مالية الحكومة أن الإيرادات انخفضت بنحو ١٥٥,٦ مليار ريال ،حيث بلغت الإيرادات الفعلية ٣٧٢,٢ مليار ريال خلال الفترة يناير - مارس ٢٠١٢م مقارنة بالربط المقدر بـ ٥٢٧,٨ مليار ريال لنفس الفترة .

وعزت وزارة المالية انخفاض الإيرادات إلى جملة من الأسباب من أهمها النقص في إيرادات الباب الثالث " إيرادات دخل الملكية ومبيعات السلع والخدمات"بمبلغ ٨٢,٧ مليار ريال بسبب نقص الموارد النفطية ١٤,٥ مليار ريال وبنسبة ٥,٦٪ من إجمالي التقديرات وذلك راجع إلى انخفاض إيرادات النفط المحلية بمبلغ(٥٦,٤) مليار ريال وبنسبة (٤٧,٨ ٪) من إجمالي التقديرات البالغة (١١٨,١) مليار ريال بالرغم من الزيادة في إيرادات النفط الخام المصدر بمبلغ (٤٤,٥) مليار ريال وبنسبة (٣٦,٨ ٪) من إجمالي التقديرات البالغة (١٢١,٠) مليار ريال.

ولفتت إلى انخفاض حصة الحكومة بمقدار (٥٠,٦) مليار ريال من فائض الأرباح عن المقدر في الموازنة حيث بلغت حصة الحكومة الفعلية (١,٩) مليار ريال بينما كانت التقديرات (٥٢,٥) مليار ريال.وكذا انخفاض إيرادات مبيعات السلع والخدمات بمبلغ (٤,٢) مليار ريال حيث بلغت الإيرادات الفعلية مبلغ (١,٩) مليار ريال بينما كانت التقديرات (٦,١) مليار ريال.كما انخفضت الموارد في الباب الأول (الإيرادات الضريبية) بمبلغ (٣٣,٢) مليار ريال والمنح بمبلغ (٤٣,٨) مليار ريال بالرغم من وجود زيادة في الباب الخامس (التصرف في الأصول المالية وتحمل الخصوم) بمبلغ (٤,١) مليار ريال.

وبلغ إجمالي الإيرادات العامة للدولة تريليوناً و٧٠٦ مليار ريال خلال العام الماضي ٢٠١١م .

٢٣٢٢ مليار ريال العرض النقدي في ابريل ٢٠١٢م

■ «خاص / الثورة

سجل العرض النقدي ارتفاعاً في شهر مايو ٢٠١٢م بنحو ١١٧,٥ مليار ريال مقابل انخفاضاً طفيفاً في ابريل ٢٠١٢م يقدر ٩,٨ مليار ريال .

وأظهرت نشرة التطورات المصرفية أن العرض النقدي ارتفع إلى ٢٤٤٠,١ مليار ريال مقابل ٢٣٢٢ مليار ريال في نهاية ابريل ٢٠١٢م .

ويرجع التغير في العرض النقدي إلى جملة من العوامل المؤثرة عليه ومنها صافي الأصول الخارجية للجهاز المصرفي ، صافي المطالبات على الحكومة والمطالبات على القطاع غير الحكومي .

وكان العرض النقدي خلال شهر مايو ٢٠١١م قد انخفض إلى ٢١٤٠ مليار ريال.

عدن تستقطب استثمارات بـ٤٣,٤ مليار ريال في الربع الأول

■ «خاص/الثورة

بلغ رأس المال الاستثماري الذي استقطبته محافظة عدن خلال الربع الأول من العام الجاري ٢٠١٢م نحو ٤٣ ملياراً و٤١٠ مليون ريال تمثل ٩٣٪ من إجمالي الاستثمارات المسجلة في الهيئة العامة للاستثمار وفروعها بالمحافظات خلال نفس الفترة.

وذكرت الهيئة العامة للاستثمار أن فرص العمل المباشرة المتوقع توفيرها تصل إلى ٥٥٤ فرصة عمل فضلاً عن فرص العمل غير المباشرة.

وتعتبر محافظة عدن من أهم المحافظات الجاذبة للاستثمار ، حيث تمتلك المحافظة موقعا استراتيجيا ، فضلا عن توفر الفرص الاستثمارية المتنوعة ، ووجود منطقة حرة ومناطق صناعية وسياحية وسكنية مؤهلة للاستثمار ، بالإضافة إلى المزايا العديدة التي تمنحها الحكومة للمستثمرين .

تداول ٣٣٦٠ شيكاً بالدولار بقيمة ١٥٩ مليون دولار

■ «خاص/الثورة

بلغ إجمالي الشيكات المتداولة بالدولار عبر غرفة المقاصة خلال شهر مايو ٢٠١٢م نحو ٣٣٦٠ شيكاً مقابل ٣٠٤٢ شيكاً في شهر ابريل ٢٠١٢م.

وبينت إحصائية حديثة أن قيمة الشيكات المتداولة بالدولار في مايو ١٥٩ مليونا و٢٧٢ الف دولار مقابل ١٤٣ مليون و٥٥٧ الف دولار في ابريل ٢٠١٢م.

ولفتت الإحصائية الصادرة عن البنك المركزي اليمني أن الشيكات المعادة بلغ عددها ١٢٨ شيكاً بقيمة ٤ ملايين دولار مقابل ١١٨ شيكاً بقيمة ٥٩ مليون دولار خلال نفس الفترة.

الجدير بالذكر أن الشيكات المتداولة بالدولار العام الماضي ٢٠١١م بلغت أكثر من ٤١ ألف شيك بقيمة ١,٥ مليار دولار.

اتفاقية تعاون بين غرفة الأمانة والخطوط الجوية التركية

■ «صنعاء/سبأ

وقع بصنعاء أمس على اتفاقية تعاون بين الغرفة التجارية والصناعية بأمانة العاصمة والخطوط الجوية التركية في اليمن.

بموجب الاتفاقية التي وقعها مدير عام الغرفة التجارية بالأمانة محمد زيد المهلا وعن الخطوط الجوية التركية مدير منطقة اليمن سركان اوزبيوكيرك.. تقدم الخطوط الجوية التركية تخفيضات في أسعار التذاكر لرجال الأعمال اليمنيين وإعفائهم من الغرامات المتعلقة بإلغاء أو تأخير الحجوزات وكذا تقديم أفضل الخدمات السياحية لهم.

وعقب مراسم التوقيع اكد مدير عام الغرفة التجارية بالأمانة أن هذه الاتفاقية تأتي ضمن الجهود المبذولة من قبل الغرفة التجارية لتسهيل وتنشيط التعاون التجاري بين اليمن وتركيا، مشيرا إلى أن هذه الاتفاقية تتضمن تسهيل حركة التنقل لرجال الأعمال اليمنيين.

من جانبه أشار مدير الخطوط الجوية التركية في اليمن إلى حرص الخطوط الجوية التركية على تقديم أفضل الخدمات السياحية والتسهيلات لرجال الأعمال اليمنيين خلال رحلاتهم من اليمن والى أكثر من ٢٠٠ محطة عالمية، مشيدا بالتطور الكبير الذي تشهده العلاقات التجارية بين اليمن وتركيا.

انخفاض الأصول الخارجية للجهاز المصرفي بـ١٠,١ مليار ريال في مايو ٢٠١٢م

■ «خاص/الثورة

سجلت الأصول الخارجية للجهاز المصرفي خلال شهر مايو ٢٠١٢م انخفاضاً بنحو ١٠,١ مليار ريال وبنسبة ٠,٧٪ .

وأظهرت إحصائية حديثة صادرة عن البنك المركزي أن صافي الأصول الخارجية للجهاز المصرفي انخفضت إلى تريليون و٣٥٦ مليار ريال في مايو ٢٠١٢م مقابل تريليون و٣٦٦ مليار ريال في نهاية ابريل ٢٠١٢م.

وكان تقرير حكومي قد أشار إلى أن صافي الأصول الخارجية أثرت على العرض النقدي بدرجه متذبذبة خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩م حيث ارتفع الأثر التوسعي لمعدل نمو الأصول الخارجية من ٣,٥٪عام ٢٠٠٧م إلى ٧,١٪ عام ٢٠٠٨ ثم انخفض إلى سالب ٢,٧٪ نهاية ٢٠٠٩م، ما عكس نقصا في صافي الأصول الخارجية للجهاز المصرفي بالسالب بواقع ٤٩,٧ مليار ريال عام ٢٠٠٩م مقارنة بالعام السابق، نتيجة لانخفاض حصة الحكومة من صادرات النفط من ٤٣٩٦ مليون دولار عام ٢٠٠٨ م إلى ١٩٥٨,٨ مليون دولار عام٢٠٠٩ م.

وفي جانب صافي الأصول الخارجية للبنوك التجارية والإسلامية كان هناك انخفاض في معدل النمو بالسالب ٢,١٪ عام ٢٠٠٧م ارتفع إلى١٠,٥٪ عام ٢٠٠٨م ثم ارتفع بشكل كبير نهاية عام ٢٠٠٩م محققا معدل نمو بلغ ٤٥,٢٪.

الحكومة تسعى لتطوير منظومة فعالة لمكافحة الفساد

■ «خاص /الثورة

تسعى حكومة الوفاق الوطني إلى تطوير منظومة فعالة لمكافحة الفساد وتعزيز إجراءات الشفافية والمساءلة . وبين تقرير حديث أن السياسات والإجراءات الحكومية تستهدف تخصيص شعب خاصة بقضايا الفساد ضمن محاكم الأموال العامة وإصدار قانون حرية الحصول على المعلومات وقانون حماية المبلغين والشهود .

كما تسعى إلى تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد وإقامة التحالف الوطني لمكافحة الفساد وإعادة هيكلة الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة وإصدار قانون بالهيكل الجديد بالإضافة إلى تنفيذ الربط الشبكي بين الجهاز وفروعه وبين الجهاز والقضاء والشرطة والهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد.

وطبقاً للتقرير فسيتم تطبيق المعايير الدولية في مجال المحاسبة الحكومية وتعزيز دور الجهاز في الرقابة والمراجعة المالية،وكذا إعداد الإستراتيجية الوطنية للرقابة على المناقصات والمزايدات وبناء قاعدة بيانات ونظام معلومات للمشتريات والمناقصات وموقع الهيئة على شبكة الانترنت ،وإنشاء شعب متخصصة بقضايا المناقصات والمزايدات ضمن المحاكم.

محافظ حضرموت يطلع على سير العمل بالاستثمارات النفطية الاندونيسية بالمحافظة

■ «سيئون/سبأ

* .. ناقش محافظ حضرموت خالد سعيد الديني أمس بسيئون مع رئيس مجلس إدارة شركة ميدكو الاندونيسية الاستكشافية محفوظ لقمان سير أعمال الشركة الجارية في القطاعين ٨٢ و٨٣ في ساحل وادي حضرموت.

وفي اللقاء الذي حضره وكيل المحافظة لشئون الوادي والصحراء عمير مبارك عمير والسفير الاندونيسي بصنعاء نور الأولياء أطلع محافظ المحافظة على الأعمال التي أنجزتها الشركة خلال الفترة الماضية واتجاهات العمل الاستكشافية المستقبلية وسبل توطيد علاقة الشركة بالمجتمع المحلي في مناطق الامتياز .

وأكد المحافظ حرص السلطة المحلية بالمحافظة على متابعة أنشطة الشركة وتقديم كافة التسهيلات لإنجاح خططها المستقبلية.. مرحبا بكافة الاستثمارات في القطاع النفطي والاستفادة من الفرص الكبيرة المتوفرة في مناطق المحافظة.

ودعا المحافظ الشركة إلى الإسهام الفاعل في تنمية المجتمعات المحلية في مناطق عمل الشركة وإتباع آلية العمل المتبعة التي تنظم العلاقة بين شركات النفط والمجتمع المحلي.

تدشين مشروع صيانة وتأهيل منشآت الري بوادي بنا وحسان دلتا أبين

■ «أبين/ سبأ

دشن وكيل محافظة أبين احمد غالب الرهوي أمس في سد باتيس مشروع صيانة وتأهيل منشآت الري في وادي بنا وحسان بدلتا أبين بتكلفة ٧٨ مليون ريال.

ويشتمل مشروع الصيانة على إزالة الترسبات في أحواض السدود والقنوات الرئيسية وبناء العقم الترابية والتحويلية في كل من سد الهيجة، وسد المخزن ،والديو وعقمة السادة وعقمة السمة وكذا صيانة وتشغيل البوابات الرئيسية في السدود والجسور التحويلية .

وتقدر الأعمال الترابية التي سيتم إزاحتها من السدود والقنوات والعقم بحوالي مائة وواحد وأربعين ألف متر مكعب وبتكلفة ستة وستين مليون ريال، بينما تبلغ صيانة البوابات ١٢مليون ريال بتمويل حكومي.

وتأتي هذه الأعمال في إطار اهتمام الدولة ممثلة بوزارة الزراعة والري بالعملية الزراعية بالمحافظة باعتبارها من المحافظات الزراعية الهامة التي يتواجد بها اكبر شبكات الري كونها تعرضت لأضرار كبيرة بفعل الحرب التي شنها تنظيم القاعدة على محافظة أبين.

حضر التدشين مديرا مكتب الزراعة بمحافظتي أبين وعدن الدكتور نجيب ثابت والمهندس عيدروس السليماني وعدد من القيادات الزراعية والهندسية.

مناقشة دور البحوث الزراعية في تطوير نخيل التمر بسيئون

■ «سيئون/سبأ

أقيمت مساء أمس بسيئون أمسية علمية بعنوان" نخيل التمر الواقع وأفاق المستقبل" في إطار فعاليات المهرجان الأول لتسويق التمور بسيئون .

تناولت الأمسية التقنيات البحثية المعممة في مجال نخيل التمر من قبل محطة البحوث الزراعية التي تضمنت إدخال الأصناف الأجنبية من نخيل التمر وخفض عذوق النخيل من اجل تحسين جودة الثمار إضافة إلى كيفية تكييس عذوق ثمار التمر لمكافحة حشرة الحميراء وطرق وضع التمور في أكياس بولي اثيلين لمكافحة حشرة الخونفسا.

كما تم استعراض دور البحوث والإرشاد الزراعي في مجال تطوير نخيل التمر المتمثل في نقل التقنيات البحثية إلى المزارعين عبر وسائل الاتصال والتواصل المتاحة ، وتم بحث تنفيذ المشروع المقترح لتطوير بحوث التمر الذي يهدف إلى وضع خطة تطويرية للنخيل باعتباره احد مصادر الأمن الغذائي فضلا عن مساهمة التمور في دعم الناتج المحلي للبلاد .

وأثريت الأمسية بالعديد من المداخلات والمناقشات من قبل المهندسين الزراعيين والمهتمين والمزارعين تركزت في مجملها حول تأثيرات ارتفاع قيمة مادة الديزل على إنتاج التمور واهتمام الدولة بدعم المدخلات الزراعية وأهمية إنشاء الحواجز والسدور لحصاد مياه الأمطار وضرورة البحث على أصناف جديدة من التمور ثنائية الغرض أثناء فترة الرطب وعند مرحلة تخفيف التمر وكيفية التغلب على أوضاع ضعف إيصال التقنيات البحثية للمزارعين نتيجة الأوضاع الحالية في جهاز الإرشاد الزراعي.

رئيس مركز بحوث التنمية الاقتصادية والاجتماعية لـ «الثورة»:

الفقر وانعدام الأمن الغذائي والبطالة أكبر التحديات الاقتصادية الحالية لليمن

لا بد من تضافر الجهود الحكومية والخاصة لتنفيذ أجندة اقتصادية موحدة

▫ كشف رئيس مركز بحوث التنمية الاقتصادية والاجتماعية مرزوق عبدالودود محسن، عن تحديات اقتصادية جمة تواجه اليمن تشمل الفقر وانعدام الأمن الغذائي والبطالة والارتفاعات السعرية والاضطرابات وغياب الاستقرار الأمني.

وأشار في حديث لـ «الثورة» إلى أن التحليل الدقيق لتلك المشكلات أبرز أهمية تضافر الجهود من الحكومة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني للتصدي لها، ما يتيح الخروج بأجندة اقتصادية موحدة للتغلب على المشكلات بطرق علمية حديثة.

وأضاف: لا يجب على أصحاب القرار الانهماك بالتسويات والمساومات السياسية، فهناك أكثر من (١,٥) مليون طفل وأكثر من عشرة ملايين يمني يعانون عدم قدرتهم على توفير وجبات غذائية متكاملة، داعياً إلى الاستفادة من الخبرات والدراسات اليمنية المنفذة في هذا الاتجاه للإسهام في تنظيم أجندة موحدة تخرج البلاد من هذه الأزمات الاقتصادية.

حاوره/فؤاد عبدالقادر

● مـــاهي ابرز التحديات التي تواجه اليمن من وجهة نظركم؟

– حقيقة ورثت حكومة الوفاق الوطني كماً هائلاً من المشكلات والتحديات الاقتصادية والاجتماعية المتراكمة ناهيك عن المشكلات السياسية وعدم الاستقرار الأمني، وبداية يجب إعادة الثقة للمواطن وطمأنته بأن الحكومة تعمل من منطلق مصلحة المواطن وإزالة المخاوف حول الأسعار وتحقيق استقرار في سعر صرف العملة المحلية، واستقرار التيار الكهربائي نظرا لارتباط كثير من الأعمال مثل الورش والمحلات والمعامل بتوفر الطاقة الكهربائية، وتوفير عرض كاف من السلع الأساسية وإشاعة الطمأنينة لدى المستهلكين.

كما يجب على الحكومة أن تتابع المؤشرات الاقتصادية خاصة وأن مؤشرات الفقر والبطالة والمجاعة بدأت تدق ناقوس الخطر وعلى هذا الأساس لا بد على صانعي القرار أن يفكروا بجدية ويعطوا وقتا إضافيا لمتابعة الأوضاع الاقتصادية، وما تقوله المنظمات المحلية والدولية حول الفقر والبطالة والفساد بأن الناس يحاجون إلى من يناقش همومهم المعيشية ويهتم بخبزهم ولقمة عيشهم وتوفير حياة كريمة لهم، وهناك أرقام مخيفة على صعيد الغذاء وسوء التغذية الذي يعاني منه أكثر من مليون ونصف طفل وكذلك أكثر من عشرة ملايين شخص يعانون من عدم قدرتهم على توفير وجبات غذائية متكاملة، يأتي هذا في ظل انهماك أصحاب القرار في التسويات والمساومات السياسية في الوقت الذي يمكن استثمار بعض هذا الوقت للمساهمة في حلحلة المعضلات الاقتصادية والحالة المعيشية التي تعم السواد الأعظم من أبناء المجتمع اليمني.

● نفـتم دراسة عن التحديات الاقتصادية، ما المؤشرات الأولية التي تناولتها الدراسة؟

– المؤشرات الأولية حول الدراسة خلصت إلى أن هناك خمسة تحديات رئيسية تتمحور في أولاً الفقر والأمن الغذائي، ثانياً التشغيل ومكافحة البطالة، ثالثاً كيفية تحقيق الاستقرار الاقتصادي، رابعاً تحسين وتطوير الخدمات الأساسية والبنية التحتية، خامساً توفير البيئة السياسية والاجتماعية الملائمة للنمو الاقتصادي، أضف إلى ذلك قضية إعادة الاستقرار والأمن بشكل كامل إلى كامل ربوع الوطن ومكافحة الفساد كقضية رئيسية ذات أولوية للبدء في مواجهة التحديات الاقتصادية والأوضاع المعيشية.

المشكلات والتحديات الاقتصادية

● من وجهة نظركم كمركز اقتصادي، ماذا يجب على الحكومة ان تنتهج من خطوات للخروج من الأزمة الاقتصادية؟

– التحديات والمعضلات التي يعاني منها الاقتصاد اليمني كثيرة ومزمنة أهمها الفقر والأمن الغذائي والبطالة والانهيار الاقتصادي والتضخم والعجز في الموازنة العامة والعجز في الميزان التجاري وارتفاع المديونية وعجز موارد الطاقة والمياه وتدني الإنتاجية في مختلف القطاعات الاقتصادية، بالإضافة إلى تدهور الخدمات الأساسية والبنية التحتية، وعدم الاستقرار السياسي والأمني وموارد البلاد محدودة، ولا بد من التحليل الدقيق للوضع الراهن، واستخدام منهجية علمية مناسبة لتقييم وترتيب الأولويات وتبويبها زمنيا، ومن هنا جاءت فكرة استبيان الدراسة التي ينفذها مركزنا للتأكد من وجود اتفاق وتوافق اجتماعي حول الأولويات المختارة بهدف الخروج بخارطة إرشادية تساعد صناع القرار على معرفة أهم الأولويات الاقتصادية التي يجب التعاطي معها في هذه المرحلة بدلا من الدخول في أجندة مختلفة قد تشكل استنزافاً للموارد المحدودة دون الوصول إلى الهدف أو تحقيق متطلبات الناس وحاجاتهم الماسة والعاجلة خلال هذه الفترة التي يعيش فيها البلد ظروفاً اقتصادية صعبة، وأن يكون الاختيار دقيقا ومحسوباً بمعايير الكفاءة والعدالة، ونحن نمر بمرحلة خطيرة تحتاج إلى التخطيط وتحديد أهداف مستقبلية بدلا من العشوائية.

● ما هي نسبة البطالة في أوساط المجتمع وخاصة بين الشباب؟

– تعد ظاهرة البطالة أحد أهم التحديات التنموية التي تهدد اليمن اقتصادياً واجتماعياً، وتبلغ نسبة البطالة حسب الإحصاءات الرسمية ٣٥٪ وتؤكد بعض التقارير الاقتصادية أن نسبة البطالة تجاوزت ٥٠٪، وتتزايد هذه النسبة بين الشباب (١٦ - ٢٥ سنة) ففي عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧م، بلغت ٧٣,٣٪، بحسب «إحصائيات منظمة العمل العربية»، وعليك أن تتخيل مدى ارتفاع هذه النسبة بعد الاحتجاجات والثورة الشعبية عام ٢٠١١م، وما نتج عنها من إغلاق كثير من المحلات والمنشآت وافلاسها وتسريح كثير من العاملين في بعض المنشآت وتشغيل البعض نصف ساعات الدوام، كما أن معدلات نمو البطالة السنوية تصل إلى ٤,١٪ وهي نسبة مرتفعة جداً على المستوى العالمي وهي تفوق معدل نمو عرض قوة العمل بـ ٣,١ مرات.

● مشكلة الارتفاعات السعرية ظاهرة تتصاعد باستمرار خصوصاً قبل رمضان يا ترى ما هي أسبابها؟

– أصبحت في بلادنا ظاهرة ارتفاعات الأسعار ظاهرة مستمرة وتتصاعد بشكل كبير قرب شهر رمضان وفي مناسبات الأعياد وبعض الارتفاعات السعرية غير مبررة ومفتعلة وعليه يجب أن يتم تفعيل المشاركة المجتمعية في الرقابة على الأسعار خصوصاً بعدا أن أثبتت الأجهزة الحكومية المختصة عجزها عن معالجة هذه الظاهرة خلال الفترة الماضية ونعطي نموذجاً على ذلك ما حدث العام الماضي من ارتفاعات تصل إلى نسبة ١٠٠٪ في المواد الأساسية ثم عادت للانخفاض بنسب ضئيلة جداً.

برامج عمل

● ماذا بعد تحديد الأولويات؟

– إن الأولويات المقترحة في هذه الدراسة وأي أولويات أخرى متفق عليها يجب أن تتحول إلى برامج عمل تتولاها الحكومة بمؤسساتها المعنية وكذلك منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص وغيرها من شرائح المجتمع، ويجب أن النقاش حولها من حيث كونها واجباً والتزاماً على الدولة وحقاً من حقوق المجتمع الذي أعطاها السلطة وأوكل إليها أمر التصرف بموارده وإمكاناته.

فاليمن مستورد صاف للغذاء حيث يغطي نحو ٧٠٪ من الغذاء من الواردات الخارجية.

سوء التغذية

● الفقر والمجاعة تؤرق كاهل اليمنيين ما هي خطورتها، وكم يبلغ عدد السكان الذين يقعون تحت خط الفقر؟

– يعاني كثير من اليمنيين من سوء التغذية وتعتبر الفترة الراهنة الأكثر خطورة في جوانب انعدام التأمين الغذائي وصلت إلى حد حدوث مجاعة لحوالي ١,٥ مليون نسمة، ويبلغ الأفراد الذين لا يحصلون على غذاء كاف حوالي ١٠ ملايين نسمة، وذلك يؤثر على صحة الناس وإنتاجهم، في الوقت ذاته هناك نمو سكاني متزايد من أعلى المعدلات في العالم يبلغ نحو ٣,٥٪ وذلك يشكل ضغوطاً إضافية على الموارد الطبيعية المحدودة، وبالنسبة للفقر فيقع تحت خط الفقر أكثر من ٥٠٪ من السكان وهؤلاء يعيشون على أقل من دولارين في اليوم، وللعلم